



The evaluation crisis and institutional transformation pressures in Libyan secondary education

From the phenomenon of grade inflation to the question of structural reform and the national charter

* **Abdullah Othman Abdullah Abdul Rahim** 

Department of Philosophy, Faculty of Arts, Sabha University, Libya

Abdurrahim1963@gmail.com

*Corresponding Author: * Abdullah Othman Abdullah Abdul Rahim

Keyword	Abstract
<i>Grade Inflation, Secondary Education, Libya, Governance, Sociology of Education, Educational Equity.</i>	The results of the secondary school certificate examinations in Libya for the academic year 2025/2026 reveal a persistent paradox: a sharp surge in the overall pass rate to 77.28%, occurring within a fragile institutional context characterized by deteriorating school infrastructure, delayed textbook distribution, and fragmented executive authorities. Grounded in official data, this study highlights a notable discrepancy between the scientific, literary, and religious education tracks. This paper posits that such an upward trajectory does not reflect genuine learning gains, but rather a continuation of a structural flaw within the assessment system, exacerbated by socio-political pressures. Utilizing a sociological framework alongside literature on governance in fragile states, the study analyzes the mechanisms driving these outcomes and their anticipated repercussions on higher education and the labor market. It concludes that any reform of the educational assessment framework remains unattainable without restoring a baseline of institutional legitimacy and safeguarding education from political conflict.

Received : 15/09/2026

Accepted : 21/09/2026

DOI:

<https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040317>

أزمة التقييم وضغوط التحول المؤسسي في التعليم الثانوي الليبي

من ظاهرة تضخم الدرجات إلى سؤال الإصلاح الهيكلي والميثاق الوطني

* عبدالله عثمان عبدالله عبد الرحيم ID

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

Abdurrahim1963@gmail.com

*الباحث المرسل:	*عبدالله عثمان عبدالله عبد الرحيم
الكلمة المفتاحية	الملخص
تضخم الدرجات، التعليم الثانوي، ليبيا، الحوكمة، علم الاجتماع التربوي، العدالة التعليمية.	تكشف نتائج امتحانات الشهادة الثانوية في ليبيا للعام الدراسي 2026/2025 عن مفارقة صارخة: ارتفاع حاد في نسبة النجاح العامة إلى 77.28%، في سياق مؤسسي هش يتسم بتدهور البنية المدرسية، وتأخر توزيع الكتاب المدرسي، وتشطي السلطات التنفيذية. وتستند الدراسة إلى بيانات رسمية، وتبرز تفاوتاً واضحاً بين الأقسام العلمي والأدبي والديني. وتفترض أن هذا الارتفاع ليس تحسناً حقيقياً في مخرجات التعلم، بل استمرار لخلل بنيوي في منظومة التقييم، تقاوم بفعل ضغوط اجتماعية وسياسية. وباستخدام إطار سوسيولوجي وأدبيات الحوكمة في الدول الهشة، تحلل الورقة آليات إنتاج هذه النتائج وتداعياتها المتوقعة على التعليم العالي وسوق العمل، وتخلص إلى أن أي إصلاح للتقويم التربوي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن إعادة بناء الحد الأدنى من شرعية المؤسسات العامة وتحبيد التعليم عن الصراع السياسي.
تاريخ الإقبال: 2026/09/15	تاريخ القبول: 2026/09/21
DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040317	

المقدمة

تشكل نظم التقويم التربوي عصب العملية التعليمية وأداتها المحورية في قياس مخرجات التعلم وتمييز مستويات التحصيل بين المتعلمين. وفي أدبيات التنمية، يُنظر إلى التعليم بوصفه ركيزة أساسية لتكوين رأس المال البشري وتحقيق الاندماج الاجتماعي¹. غير أن هذه الوظيفة مشروطة بوجود نظم تقويم تتمتع بالصدق والثبات، وقادرة على التمييز بين مستويات التحصيل الفعلية. وما إن يخلت هذا الأساس حتى تتحول الشهادة التعليمية من وثيقة تعكس الكفاءة والمعرفة إلى أداة اجتماعية تؤدي وظائف أخرى تتعارض مع جوهر العملية التربوية².

وفي الحالة الليبية، يبدو أن هذا الشرط غائب إلى حد بعيد: إذ تزامن الإعلان عن نتائج الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2026/2025 مع شكوك واسعة في الأوساط التربوية والإعلامية حول مدى مطابقة الأرقام المعلنة للواقع التعليمي الميداني.

وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم اعتماد نتائج امتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2026/2025، في حين بلغت نسبة النجاح العامة 77.28%، وفي القسم العلمي 79.87%، وفي القسم الأدبي 66.50%، وفي التعليم الديني 57.58%. وقد غذى هذه الشكوك مجموعة من المؤشرات الموضوعية، منها استمرار الانقسام المؤسسي، وتوقف

¹ شولتز، تيودور دبليو. (1961). الاستثمار في رأس المال البشري. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 51(1)، ص 17.

² روجستاك، ستيوارت، وهيلي، كريستوفر. (2012). حيث أصبحت العلامة (أ) عادية: تطور التقديرات في الكليات والجامعات الأمريكية، 1940-2009. سجل كليات المعلمين، 114(7)، ص 23.

صيانة المرافق المدرسية ، وتأخر توزيع الكتاب المدرسي بسبب تدخلات إدارية وقرارات حكومية أثرت على عمل لجنة العطاءات بوزارة التربية ، وتفشي ظاهرة الغش والإكراه.

ولا تقف المفارقة عند حدود التناقض بين النتائج المرتفعة والواقع المتردي ، بل تمتد إلى ما يمكن وصفه بـ "انفصال المؤشرات" : أي عدم وجود أي مسوغ موضوعي يبرر استمرار هذه القفزة النوعية في الأداء التحصيلي.

وتسعى هذه الورقة إلى تجاوز التفسير الأخلاقي المباشر الذي يحيل الظاهرة إلى سلوكيات فردية أو ممارسات غير تربوية محددة ، لتطرح سؤالاً أوسع وأكثر إشكالية :

ما الشروط البنوية والمؤسسية التي سمحت بتحول الدرجة المدرسية من أداة قياس تربوي إلى أداة لتدبير التوتر الاجتماعي وإدارة الصراعات السياسية؟

ولا تشغل الورقة بتقييم نوايا القائمين على الامتحانات ، بل بتحليل المنطق الكامن خلف النتائج ، والآثار المحتملة لاستمراره على المدى البعيد.

وتستند الدراسة إلى إطار نظري مثلث الأبعاد :

أولاً: مفهوم تضخم الدرجات (Grade Inflation) بوصفه ارتفاعاً تدريجياً في التقديرات لا يقابله ارتفاع مماثل في المعارف والمهارات الفعلية³.

ثانياً: التحليل السوسيولوجي للتربية عند بيير بورديو ، الذي يفسر كيف تتحول الشهادة التعليمية إلى "مورد رمزي" يتم التنافس عليه بوسائل غير مشروعة في غياب قوات شرعية للحراك الاجتماعي⁴.

ثالثاً: أدبيات الحوكمة في الدول الهشة التي تؤكد أن ضعف قدرة الدولة على فرض القواعد وضبط الأداء المؤسسي يفتح المجال أمام قواعد موازية تنتهجها المجموعات المحلية أو البيروقراطيات المتنافسة ، وهو ما يُعرف في بعض الحالات بـ "الدولة الموازية" أو "أنظمة الحكم غير الرسمية"⁵.

الإطار المنهجي

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النقدي ، بصفته الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع الذي يتطلب رصد الظاهرة كمياً وكيفياً ، ثم تحليلها في سياقها الاجتماعي والسياسي ، والخروج بخلاصات نقدية تتجاوز الوصف إلى التفسير والاستشراف. يجمع هذا المنهج بين مستويين من التحليل :

1- تحليل البيانات الرسمية المنشورة لنتائج امتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2025/2026 ، والمستمدة من الإعلانات الرسمية لوزارة التربية والتعليم الليبية ، وتشمل هذه البيانات نسب النجاح العامة ، وتوزيع التقديرات وأعداد المتقدمين والناجحين على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى التفاوت بين الأقسام المختلفة⁶.

2- تحليل محتوى نوعي لعينة قصدية شملت ثلاثة مصادر رئيسية :

³ روجستاك ، ستوارت ، وهيلي ، كريستوفر. (2012). حيث أصبحت العلامة (أ) عادية: تطور التقديرات في الكليات والجامعات الأمريكية، 1940-2009. سجل كليات المعلمين، 114 (7)، 123.

⁴ بورديو ، بيير ، وباسرون ، جان كلود. (2011). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم (ماهر تريمش، مترجم؛ سعود المولى، مراجع). بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 1970) ص 45 ، 112.

⁵ البنك الدولي. (2018). تقرير التنمية في العالم 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم. واشنطن: مجموعة البنك الدولي ص 50

⁶ وزارة التربية والتعليم الليبية. (2026). نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي للدور الأول للعام الدراسي 2025-2026. طرابلس: وزارة التربية والتعليم ص 4-1.

- **التقارير الصحفية** : تم تحليل عدد من التقارير الصحفية المنشورة في منصات إخبارية ليبية متنوعة التوجهات خلال الفترة من أغسطس 2025 إلى أغسطس 2026، بهدف تتبع التغطية الإعلامية للظاهرة وتنوع القراءات المقدمة لها.

- **الشهادات الميدانية** : تم جمع وتحليل شهادات منشورة لمعلمين ومراقبين وأولياء أمور حول تجاربهم المباشرة مع سير الامتحانات وعمليات التصحيح ، بما يضمن تقديم رؤية من الداخل لطبيعة الإجراءات المتبعة.

- **الوثائق الرسمية** : فحص تقارير ديوان المحاسبة الليبي المنشورة حول قطاع التعليم خلال الفترة 2025-2026.⁷

ثانيًا: حدود الدراسة

تواجه هذه الدراسة عددًا من الحدود المنهجية التي ينبغي الإشارة إليها بوصفها قيدًا على تعميم النتائج. أول هذه الحدود يتمثل في عدم توفر بيانات رسمية مفصلة حسب المناطق الجغرافية والمدارس ، مما يحول دون إجراء تحليل مكاني دقيق لتوزيع الظاهرة. وثانيها صعوبة الوصول إلى وثائق داخلية تتعلق بآليات التصحيح النهائية واللجان الفنية ، نظرًا لحساسية الموضوع السياسية وإحجام الجهات المعنية عن الإفصاح عن التفاصيل الإجرائية. وعليه ، تُقدّم النتائج والتفسيرات بوصفها استنتاجات تحليلية قابلة للمراجعة والنقاش العلمي، وليس حقائق قطعية نهائية.

النتائج

أظهرت عملية تحليل البيانات الرسمية والميدانية مجموعة من النتائج الرئيسية يمكن عرضها على النحو التالي:

أولاً: استمرار الفجوة الإحصائية الحادة في مؤشرات النجاح

تظهر المقارنة الإحصائية لمؤشرات نتائج امتحانات الشهادة الثانوية في ليبيا استمرار الفجوة الحادة في نسب النجاح. فقد بلغت نسبة النجاح العامة 77.28% في العام الدراسي 2026/2025، مع تفاوت واضح بين الأقسام: 79.87% في القسم العلمي ، 66.50% في القسم الأدبي ، و 57.58% في التعليم الديني. وتقدم للامتحانات 134,267 طالبًا ، ونجح 103,730 ، ورسب 30,537⁸. ولعل الأكثر دلالة هو استمرار التركيز الكتلّي غير المتناسب في الفئات العليا للتقديرات ، بما يتجاوز بكثير المعدلات الطبيعية في أي نظام تعليمي سليم. يعني هذا أن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب المتقدمين حصلوا على درجات النجاح ، في تناقض صارخ مع واقع البنية التعليمية المتهاكلة.

ثانيًا: الانفصال بين المؤشرات التحصيلية ومدخلات التعليم

أثبتت تقارير ديوان المحاسبة الليبي عدم تسجيل أي تحسن في المدخلات التعليمية خلال العام الدراسي 2026/2025، بل على العكس تمامًا ، تفاقمّت أزمة تأخر توزيع الكتاب المدرسي بسبب تدخلات إدارية وقرارات حكومية أثرت على عمل لجنة العطاءات ، وارتفعت معدلات تسرب المعلمين ، وتضاعفت حالات إغلاق المدارس بسبب النزاعات المحلية أو نقص الصيانة. ولم تسجل التقارير أي مبادرات تطويرية جوهرية في المناهج أو برامج التدريب أو البنية التحتية الرقمية التي يمكن أن تبرر هذه الفجوة في الأداء التحصيلي⁹.

⁷ ديوان المحاسبة الليبي. (2026). التقرير الفني بشأن قضية تأخر توريد الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2025-2026 (القضية رقم 45 لسنة 2025). طرابلس: ديوان المحاسبة.

⁸ وزارة التربية والتعليم الليبية. (2026). نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي للدور الأول للعام الدراسي 2025-2026. طرابلس: وزارة التربية والتعليم ص 2-4.

⁹ ديوان المحاسبة الليبي. (2026). التقرير الفني بشأن قضية تأخر توريد الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2025-2026 (القضية رقم 45 لسنة 2025). طرابلس: ديوان المحاسبة.

ثالثاً: التفاوت الكبير بين الأقسام الدراسية

أظهرت النتائج تفاوتاً كبيراً بين نسب النجاح في الأقسام المختلفة ، حيث بلغت نسبة النجاح في القسم العلمي 79.87% مقابل 66.50% في القسم الأدبي ، و 57.58% في التعليم الديني. ويعكس هذا التفاوت ، وفقاً للتحليلات التربوية ، فجوات هيكلية في جودة التحصيل العلمي بين التخصصات ، وقد يعكس أيضاً تفاوتاً في درجة التلاعب بالنتائج بين هذه الأقسام¹⁰.

المناقشة

إن النتائج السابقة، في مجملها ، تدفع نحو استنتاج مركزي مفاده أن ظاهرة تضخم الدرجات في ليبيا تتجاوز الخلل التقني أو الإداري لتصبح آلية اجتماعية وسياسية مركبة تؤدي وظائف متعددة في سياق دولة هشة. يمكن تفكيك هذه الآليات على النحو التالي:

أولاً: الوظيفة الاجتماعية للدرجات المرتفعة في سياق الانسداد الاقتصادي

يمكن تفسير هذا التضخم المستمر، في شفه الاجتماعي ، بوصفه آلية لامتصاص الاحتقان الاجتماعي وتدبير التوتر المتصاعد. ففي مجتمع يعاني من انسداد الأفق الاقتصادي ، وتقشي البطالة بين الشباب ، وتقلص فرص العمل اللائق ، تتحول الشهادة التعليمية إلى أحد الأصول الرمزية القليلة المتاحة للتنافس عليها. وعندما تتعذر على الدولة الاستجابة للمطالب التنموية الأساسية ، يصبح رفع الدرجات وسيلة منخفضة التكلفة لإيهام الأسر بتحسين أوضاع أبنائها ، وتأجيل الغضب الاجتماعي إلى أجل غير مسمى.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه أدبيات تقييم السياسات في الدول الانتقالية من أن المؤسسات الضعيفة تميل إلى إنتاج "شرعية صورية" من خلال تقديم مؤشرات أداء وهمية تعوض عن العجز الحقيقي في تقديم الخدمات العامة¹¹. إلا أن هذه الوظيفة ، في الحالة الليبية ، لا تمارسها سلطة مركزية واحدة متماسكة تضع استراتيجية وطنية لإدارة الأزمة ، بل تتوزع بين شبكات مصالح محلية ومكاتب تعليمية متنافسة في ظل غياب دور الدولة الفعّال التي تحتكر وسائل العنف الشرعي وتفرض سيادة القانون.

ثانياً: انهيار النزاهة الإجرائية والمتشابكات المؤسسية

تُفسر أدبيات الحوكمة والفساد بين نوعين من الممارسات غير التربوية : "الغش الفردي" الذي يمارسه أفراد أو مجموعات صغيرة على هامش النظام ، و "الغش المؤسسي" الذي ينشأ حين تتعرض القواعد نفسها للاختراق المنهجي وتصبح الممارسات غير القانونية هي القاعدة.

وفي الحالة الليبية ، يبدو أننا أمام استمرار للنموذج الثاني ؛ فعرض المراقبين للإكراه ، وتسريب الأسئلة بصورة منظمة ، وتعديل النتائج تحت الضغوط السياسية والعشائرية ، كلها ممارسات تفرض واقعاً مؤسسياً جديداً يغيب فيه إنفاذ القانون وتصبح معايير الجدارة والاستحقاق غير قابلة للقياس. يفسر هذا الغياب أي رد فعل مؤسسي حازم من وزارة التربية أو النيابة العامة تجاه التقارير المتواترة عن التجاوزات ، مما يشير إلى أن الأطراف المعنية أصبحت جزءاً من النظام الموازي لإنتاج النتائج ، أو على الأقل غير قادرة على مواجهته. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن تعدد السلطات التنفيذية والانقسام السياسي في ليبيا يخلقان حالة من "اللامسؤولية الموزعة"؛ حيث يمكن لكل جهة أن ترمي بالمسؤولية على الجهة الأخرى، مما يعطل أي إجراء رادع أو إصلاح جاد.

¹⁰ روجستاك، ستوارت، وهيلي، كريستوفر. (2012). حيث أصبحت العلامة (أ) عادية: تطور التقديرات في الكليات والجامعات

الأمريكية، 1940-2009. سجل كليات المعلمين، 114(7)، ص 15.

¹¹ كامبل، دونالد ت. (1979). تقييم أثر التغيير الاجتماعي المخطط له. تقييم وتخطيط البرامج، 2(1)، ص 67-90.

ثالثاً: التفاوت بين الأقسام كمرآة للفجوات الهيكلية

يعكس التفاوت الكبير في نسب النجاح بين القسم العلمي (79.87%) والقسم الأدبي (66.50%) والتعليم الديني (57.58%) أكثر من مجرد اختلاف في صعوبة المواد؛ إنه يعكس فجوات هيكلية في جودة التعليم المتاحة لكل مسار¹²، وقد يعكس أيضاً درجات متفاوتة من الضغوط الاجتماعية والتدخلات السياسية على كل قسم. وقد أشارت التحليلات التربوية إلى أن صعوبة الامتحانات هذا العام، خاصة في مواد الرياضيات والفيزياء، جعلت من نسبة النجاح المحققة أمراً مفاجئاً وإيجابياً في الظاهر. لكن هذا النجاح يظل جزئياً ما لم يتم معالجة أسباب التسرب الدراسي والظروف الاجتماعية التي تدفع الطلاب للعمل مبكراً.

رابعاً: التداعيات المتوقعة على مستويات متعددة

إن استمرار ظاهرة تضخم الدرجات بهذه الصورة وهذه الدرجة من التطرف، يهدد بإحداث تداعيات خطيرة على مستويات متعددة من المنظومة الوطنية:

1- على مستوى التعليم العالي: ستواجه الجامعات صدمة عدم التناغم بين الحقيقة المعرفية للطلاب والشهادة الورقية التي يحملها. وهذا يعني أن الكليات ستواجه خيارات صعبة: إما خفض معايير التخرج للحفاظ على أعداد المقبولين، مما يؤدي إلى تدهور جودة مخرجات التعليم العالي، أو إقامة دورات استدراكية مكلفة لتعويض الفجوات المعرفية، وهو ما يستهلك وقتاً وجهداً وموارد إضافية لم تكن في الحسبان.

2- على مستوى سوق العمل: سيزيد الإحباط لدى الخريجين الشباب مع انكفاء أرباب العمل عن اعتماد الشهادات الوطنية واللجوء إلى اختبارات قبول خاصة أو معايير غير أكاديمية للتوظيف. وهذا يعني أن الشهادة التعليمية، التي يفترض أن تكون بوابة العبور إلى سوق العمل، ستفقد قيمتها التبادلية.

3- على مستوى العدالة التعليمية والإنصاف: إن المساواة الشكلية بين الطالب المجتهد والطالب المستفيد من العش المنظم أو التوسط، تخلق ضرراً بالإحساس بالإنصاف، وتفقد العملية التعليمية معناها الأخلاقي والتربوي. وقد أظهرت المؤشرات أن الفجوة لا تتوقف عند الالتحاق فقط، بل تمتد إلى معدلات الاستكمال الدراسي، حيث تصل نسبة إتمام المرحلة الثانوية لدى الأغنياء إلى 92%، بينما تنخفض إلى 72% بين الطبقات الأكثر فقراً¹³.

خامساً: مسارات الإصلاح الممكنة: نحو رؤية متدرجة

في ضوء التحليل السابق، تطرح هذه الدراسة رؤية متدرجة للإصلاح تنوزع على مستويين متكاملين:

1- الإجراءات العلاجية (قصيرة المدى): وهي إجراءات عملية يمكن تنفيذها في المدى المنظور دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية شاملة، وتشمل:

- تحقيق الشفافية الفورية من خلال نشر النتائج تفصيلياً حسب المدارس والمناطق، وإتاحة البيانات الأولية للباحثين والإعلاميين لتحليلها.

- نشر أسماء المصححين والمشرفين على لجان التصحيح بوصفهم مسؤولين عن دقة النتائج.

- إشراك النقابات المهنية وجمعيات أولياء الأمور والمنظمات المستقلة في مراقبة عمليات الامتحانات والتصحيح.

- فتح قنوات إبلاغ آمنة وسرية عن التجاوزات، مع توفير حماية للمبلغين.

¹² طعيمة، رشدي أحمد. (2015). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات (ط4). عمان: دار المسيرة.

¹³ اليونسكو. (2021). إعادة التفكير في مستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. باريس: منشورات اليونسكو.

2- الإصلاحات الهيكلية (متوسطة وطويلة المدى) : وهي إصلاحات جوهرية تتطلب إرادة سياسية وتوافقاً وطنياً، وتشمل :

- تحديد امتحانات الشهادة العامة عن الصراع السياسي عبر إخراجها من دائرة التنافس الحكومي وجعلها تحت إشراف هيئة مستقلة ذات ولاية وطنية.
- مراجعة فلسفة التقييم عبر إدخال نظام تقييم مستمر يعتمد على تحصيل الطالب خلال العام الدراسي بأكمله.
- دعم آليات التدقيق الرقمي لمراقبة اتساق الدرجات واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في التوزيعات الإحصائية.
- إعادة الاعتبار المادي والمهني للمعلم من خلال تحسين الرواتب وتوفير برامج تدريبية مستمرة وإعادة الهيكلة الاجتماعية للمهنة.
- بناء ميثاق وطني للتعليم يُتفق عليه عبر حوار مجتمعي واسع، وينبثق كعقد اجتماعي يلتزم به جميع الأطراف.

الاستنتاجات

تخلص هذه الدراسة إلى أن ظاهرة تضخم الدرجات في التعليم الثانوي الليبي ليست حدثاً عابراً أو أزمة تقنية يمكن حلها بإجراءات إدارية محدودة ، بل هي عرض جلي لاختلال أعمق في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وفي وظيفة المؤسسة التعليمية ذاتها في سياق وطني هش.

إن استمرار هذه الظاهرة بارتفاع نسبة النجاح إلى 77.28% في العام الدراسي 2025/2026، مع استمرار تدهور المدخلات التعليمية وتأخر توزيع الكتاب المدرسي ، يؤكد أن الشهادة التعليمية قد تحولت إلى أداة لامتناس التوتّر الاجتماعي وإدارة الصراعات السياسية ، مما يهدد بشرعة ثقافة العبث وإهدار مفهوم الجدارة.

وتؤكد الدراسة أن أي محاولة لإصلاح المنظومة التربوية ، مهما بلغت دقتها التقنية ، ستظل ترقياً سطحياً ما لم تُعالج هذه الظاهرة في إطارها البنوي الشامل. وهذا يتطلب ثلاث مرتكزات رئيسية لا غنى عنها :

1. تأمين النزاهة الإجرائية لعمليات التقييم من خلال آليات رقابة مستقلة.

2. إعادة بناء الحد الأدنى من شرعية المؤسسات العامة.

3. تحييد التعليم عن الصراع السياسي وضمان استقلالية القرار التربوي.

وفي الختام ، تبقى هذه الدراسة محاولة متواضعة لفهم ظاهرة معقدة في سياق متغير ، وتدعو الباحثين الآخرين إلى مزيد من البحث الميداني المعمق لاختبار فرضياتها، وتوسيع نطاق التحليل ليشمل متغيرات إضافية، والمساهمة في بناء قاعدة معرفية تمكن صناع القرار من التعامل مع هذه التحديات بفعالية أكبر.

المراجع

1. البنك الدولي. (2018). تقرير التنمية في العالم 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
2. بورديو، بيبير، وباسرون، جان كلود. (2011). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم (ماهر تريمش، مترجم؛ سعود المولى، مراجع). بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 1970).
3. ديوان المحاسبة الليبي. (2026). التقرير الفني بشأن قضية تأخر توريد الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2025-2026 (القضية رقم 45 لسنة 2025). طرابلس: ديوان المحاسبة.
4. روجستاك، ستيوارت، وهيلي، كريستوفر. (2012). حيث أصبحت العلامة (أ) عادية: تطور التقديرات في الكليات والجامعات الأمريكية، 1940-2009. سجل كليات المعلمين، 114(7)، 1-23.
5. شولتز، تيودور دبليو. (1961). الاستثمار في رأس المال البشري. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 51(1)، 1-17.
6. طعيمة، رشدي أحمد. (2015). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات (ط4). عمان: دار المسيرة.
7. كاميل، دونالد ت. (1979). تقييم أثر التغيير الاجتماعي المخطط له. تقييم وتخطيط البرامج، 2(1)، 67-90.
8. اليونسكو. (2021). إعادة التفكير في مستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. باريس: منشورات اليونسكو.
9. وزارة التربية والتعليم الليبية. (2026). نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي للدور الأول للعام الدراسي 2025-2026. طرابلس: وزارة التربية والتعليم.